Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

الملكيات العقارية بمدينة الجزائر وفحوصها خلال فترة الدايات (1671-1830م) مقاربة اقتصادية اجتماعية من خلال سجلات المحكمة الشرعية

Real estate Properties in Algiers and its suburbs during the Dayat period (1671-1830 AD)

Sara Abdat سارة عبدات1، Hakim Bencheikh حكيم بن شيخ2

1 طالبة دكتوراه، جامعة يحي فارس بالمدية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم العلوم الانسانية، مخبر الدراسات التاريخية المتوسطية عبر العصور.

PhD student, Yahya Faris University of Medea, Faculty of Humanities and Social Sciences Department of Humanities, Mediterranean Historical Studies Informant throughout the ages

الإيميل المهني للباحث الأول abdat.sara@univ-medea.dz

2 أستاذ التعليم العالي، جامعة يحي فارس بالمدية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم العلوم الانسانية، مخبر الدراسات التاريخية المتوسطية عبر العصور.

Professor of Higher Education, Yahya Faris University of Medea, Faculty of Humanities and Social Sciences Department of Humanities, Mediterranean Historical Studies Informant throughout the ages

الإيميل المهني للباحث الثاني bencheikh.hakim@univ-medea.dz

المؤلف المرسل: سارة عبدات Sara Abdat الإيميل: abdat.sara@univ-medea.dz

تاريخ الاستلام: 2022-11-24 تاريخ القبول :2022-12-24

الملخص باللغة العربية:

تعددت الملكيات العقارية بمدينة الجزائر وفحوصها خلال العهد العثماني، فقد ساهم ذلك العدد الهائل للعقارات بمختلف أنواعها في رسم المظهر العام لمدينة الجزائر. ويعد موضوع الملكية العقارية من الموضوعات الهامة في تاريخ الجزائر فمن المعروف أن العقار هو الذي يبرز مستوى الثراء عند مختلف أفراد المجتمع، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على مختلف الملكيات العقارية، في محاولة لتقديم صورة متكاملة عن طبيعة ونوعية العقارات التي كانت منتشرة في المدينة ومحاولة فهم العلاقة التي تجمع بين العقار والفئات الاجتماعية انطلاقا من الأرشيف الوطني (سجلات المحكمة الشرعية) كمصدر أساسي ومادة تاريخية أولية.

الكلمات المفتاحية: الملكية العقارية، سجلات المحاكم الشرعية، مدينة الجزائر، العهد العثماني.

Abstract:

The number of real estate properties in Algiers during the Ottoman era contributed to the public appearance of Algiers. Property ownership is an important topic in Algeria's history. Property, it is known that real estate shows the level of affluence of different members of society, And that's where this study came to highlight the various real estate properties. In an effort to provide an integrated picture of the nature and quality of the properties that were widespread in the city and to try to understand the relationship between the property and social groups from the National Archives (records of the sharia court) as a primary source and preliminary historical material.

Keywords: real estate ownership, sharia court records, Algiers, Ottoman era.

مقدمة:

عرفت مدينة الجزائر خلال العهد العثماني تنوعا في الملكيات العقارية داخل المدينة وخارجها، ومن بين تلك الملكيات نجد العقارات الفلاحية من جنائن وبساتين وبحائر وقطع أراضي وأحواش، وغيرها وكذا عقارات سكنية منها الدور والعلويات والديار الصغيرة المعروفة بالدويرات، وتوجد أيضا بالمدينة عقارات تجارية مثل الحوانيت الحمامات والكوشات والمقاهي كما احتوت أيضا على عقارات متعلقة بنشاطات أخرى.

بالرجوع إلى وثائق المحكمة الشرعية لاحظنا أن ملكية العقار والنشاطات المتعلقة به لم يقتصر على جماعة معينة إذ امتدت إلى أفراد من كل الجماعات، من هذا المنطلق رأينا معالجة موضوع **"الملكيات العقارية بمدينة الجزائر وفحوصها خلال عهد الدايات"** الذي يتسم بطابع اجتماعي اقتصادي.

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف الملكيات العقارية التي كانت منتشرة في مدينة الجزائر خلال تلك الفترة، وذلك انطلاقا من الأرشيف الوطني وبضبط سجلات المحكمة الشرعية كمصدر أساسي ومادة تاريخية أولية لهذه الدراسة نظرا لما تحويه من معطيات قيمة وجديدة حول الحياة الاجتماعية والاقتصادية للجزائر في العهد العثماني.

إن هذا النوع من الدراسة الأرشيفية يفرض التطرق إلى العلاقة بين العقار ومختلف الشرائح الاجتماعية بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني، خاصة أن العقار هو الذي يبرز مستوى الثراء في المجتمع.

تهدف إشكالية هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة ونوعية العقارات التي شكلت المظهر العام لمدينة الجزائر خلال تلك الفترة وكذا فهم العلاقة التي تجمع بين العقار والفئات الاجتماعية، فكان لابد من طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية للإجابة على الإشكالية الرئيسية:

إلى أي مدى يمكن لوثائق المحكمة الشرعية إعادة بناء المدينة بالشكل الذي كانت عليه في العهد العثماني؟

هل تستطيع هذه الوثائق إعطاء نظرة عن حجم الملكية العقارية وتباينها من فئة اجتماعية لأخرى؟

وهل يمكن من خلالها التعرف فعلا على الفئات المالكة بمجتمع مدينة الجزائر؟

ولإجابة على هذه التساؤلات اعتمدنا على المنهج التاريخي التحليلي وكذا الكمي أو الإحصائي والوصفي، واتبعنا خطة كانت كالآتي:

مقدمة خصصت للتعريف بالموضوع، بعدها استعرضنا أربعة محاور، خصصنا كل محور للحديث عن مجموعة من العقارات التي كانت منتشرة بمدينة الجزائر، وذلك حسب التصنيف الوظيفي لكل عقار فكان التصنيف كما يلي: عقارات فلاحية، عقارات سكنية، عقارات تجارية وكذا عقارات متعلقة بنشاطات مختلفة، وفي الأخير حوصلنا الدراسة بخاتمة لأهم الاستنتاجات التي خلصنا إليها.

المحور الأول: العقارات الفلاحية

تعددت وتنوعت العقارات الفلاحية بمدينة الجزائر وذلك يتضح من خلال التسميات المختلفة الواردة في عقود المحكمة الشرعية، وتلك التسميات تتغير تبعا للخصائص التي يتميز بها كل عقارا، منها مساحة العقار ونوع النبات الذي تنتجه تلك العقارات وغير ذلك وبناء على ما توفر لدينا من خلال العينة المدروسة نحاول أن نتطرق لكل واحدة من تلك العقارات بالشرح كما سيأتي:

أولا -الجنة (البساتين):

الجنة وجمعها جنان، وحسب ابن منظور هي الحديقة ذات الشجر والنخل، وفي كلام العرب لا يرد قول جنة إلا وفيها نخل وعنب وإن لم تتوفر على ذلك وكان فيها شجر فهي حديقة وليست بجنة[1]، وقد ورد ذكر "الجنة" في القرآن الكريم حيث قال الله تعالى:﴿ وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا ﴾[2].

في تفسير هذه الآية يقول الإمام الحافظ ابن أبي حاتم عن السدي رضي الله عنه قال: " إن الجنة هي البستان..... "[3].

ورد مصطلح "الجنة" في عقود المحكمة الشرعية بعدة تسميات حيث نجدها أحيانا تسمى "البستان" وقد ورد هذا في عقد البيع المؤرخ عام (1226هـ/1811م)[4].

وأحيانا أخرى تسمى "جنينة"[5]، مثل ما جاء في عقد التحبيس الخاص بالسيد عبد الله بن محمد الذي يعود إلى عام (1223هـ/1808م) والذي جاء على هذا النحو: "...الحمد لله بعد ان استقر علي ملك السيد عبد الله بن محمد...جميع الجنة والجنينة...اشهد الآن عبد الله بن محمد المذكور شهديه على نفسه أنه حبس ووقف لله تعالى...جميع الجنة والجنينة المذكورة "[6]، وأحيانا تعرف باسم "جنان" مثل ما ورد في العقد المؤرخ عام (1224هـ/1810م) الخاص بالسيد عبد القادر بن سي العربي الذي حبس "جنان" لصالح مسجد مكة ومسجد المدينة[7].

تميزت الجنات بمدينة الجزائر بخصوبة تربتها، وقد كانت تحاط بالسياج من أجل تأمينها من السرقة. لأنها غالبا ما كانت تقام بها سكنات مالكيها، وعدم توفر الجنة على واحدة من الشروط السابقة يعد من بين النقائص الواجب على المالك إن أراد بيعها أن يبينها للمشتري وذلك قبل إبرام عقد البيع[8].

أمدتنا عقود المحكمة الشرعية بالكثير من التفاصيل المتعلقة بالجنة كإظهار حدودها مثل ما ورد في عقد التحبيس الخاص بسيد عبد القادر أمين جماعة الكواشين ابن حمزة من ناحية المؤرخ عام (1138هـ/1725م) والذي جاء فيه "...بعد أن ملك السيد عبد القادر أمين جماعة الكواشين ابن حمزة... جميع الجنة... المجاورة لجنة مسعود البحار[9] من ناحية الغرب وشرقا جنة الحاج محمد الترجمان[10] ومن ناحية القبلة جنة عوض خوجة[11] وجنوبا جنة محمد القبايلي..."[12] ، وأحيانا تعرف الجنة باسم مالكها كأن يقال: "...جميع الجنة...المعروفة بجنة ابن عبد النبي..." وهذا ما ورد في عقد تحبيس الولية عايشة ونفوسة المؤرخ عام (1153هـ /1740م)[13].

كما تعرف الجنة في وثائق المحكمة الشرعية باسم حرفة مالكها كما ورد في عقد تحبيس الحاج علي الحرار[14] المؤرخ عام (1161هـ/ 1748م) والذي جاء على هذا النحو.... جنة...الحاج على الحرار..."[15].

ومن التفاصيل التي نجدها أيضا في عقود المحكمة الشرعية موقع الجنات بفحوص المدينة مما أعطانا نظرة حول توزيع الجنات، حيث أن استغلال كل عقود المحكمة الشرعية سيمكننا من إعطاء صورة حول طبوغرافية المدينة في ذلك الوقت ومن أهم الأمثلة الواردة في هذا الشأن نجد ما ورد في هذا العقد "... جميع الجنة الكاينة بفحص بير الخادم[16] ..."[17] و إشارة أخرى في العقد المؤرخ عام (1149هـ/1737م) الخاص بالسيدة مريم بنت السعيد والذي ورد على هذا النحو "...الجنة الكاينة بفحص بير مراد رايس[18]..."[19]وإشارة أخرى في عقد آخر وردت على هذا النحو "...الجنة الكاينة بفحص بني مسوس[20]..." [21].

وقد كانت هذه الجنات تغرس بها الأشجار المثمرة ومختلف أنواع الحبوب والفواكه فهناك من الجنات من كانت مخصصة فقط لإنتاج فاكهة معينة كالتفاح مثلا، وكذلك التين والزيتون[22]، وبعض الخضروات كالباذنجان والكرنبيط، اللفت والفلفل...الخ، إضافة إلى أنواع مختلفة من الورود كالياسمين[23]، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجنة لم تكن مخصصة للغرس فقط بل كانت تستغل لتربية مختلف أنواع الحيوانات[24].

وقد تراوحت مساحة تلك الجنات خلال الفترة قيد الدراسة بين أربع وعشرين وأربعين آرا، وكانت هذه الجنات في الغالب تحتوي على مسكن لصاحب الجنة يحتل مساحة معتبرة من مساحتها يعرف باسم "البرج"[25] أو المسكن الصيفي، كما يوجد بالجنة بناية أخرى تعرف باسم "المصرية" وهي عبارة عن غرفة منفردة توضع فيها مختلف الأدوات والمعدات الخاصة بالجنة، كما توجد بها حديقة تغرس فيها مختلف أنواع الزهور بالإضافة إلى احتواء الجنة على "بئر" الذي يعد من بين العناصر الأساسية التي يجب أن تتوفر عليها، وهو يتوسطها، ومياه الآبار عذبة في معظم الأحيان، تستغل للشرب والسقي هذا بالإضافة إلى احتواء الجنة على مصدر آخر للمياه يتمثل في "السواقي"[26].

ونظرا لأهمية الجنة في كونها مصدر معيشة العائلات فان ملكيتها لم تقتصر على فئة معينة بل كانت تشمل مختلف الفئات ومن الأمثلة على ذلك في عقود المحكمة الشرعية للعينة المدروسة نجد من تلك الفئات الحرفيين ومثال ذلك ما ورد في عقد تحبيس محمد الفكاه[27] بن الحاج أحمد عام (1182هـ/1768م) و الذي ورد على هذا النحو: "... بعد أن خلص للمكرم محمد الفكاه ابن الحاج احمد جميع الطرف الصاير الآن جنة..."[28]، وكذلك رجال السلطة مثل ما جاء في عقد تحبس الداي حسين باشا بن حسن (1233 1246هـ/1818-1830م)[29] الذي كان يملك جنة خارج باب الواد وحبسها على جامع القايد صفر[30] وفي عقد آخر خاص بالداي نفسه مؤرخ عام (1137هـ/1724م) والذي كان يملك جنة حصل عليها بالابتياع الصحيح من خليل بولكباشي[31] ابن مصطفى التركي بثمن قدره ومنتهاه خمسمائة ريال كلها فضية مثمنة دراهم صغار[32].

ونسجل أن ملكية الجنات لم تقتصر على الرجال فقط بل امتدت إلى النساء أيضا وهذا ما يوضحه عقد التحبيس الخاص بالولية خديجة بنت الحاج محمد المؤرخ سنة (1184هـ/1770م) والتي كانت تملك جنة بفحص حيدرة خارج باب جديد وقامت بتحبيسها على فقراء الحرمين الشريفين[33] وأيضا وردت إشارة في الوثائق لإحدى السيدات وهي حليمة بنت غائم التي قامت بتحبيس شطر جنتها الموجودة بفحص بني مسوس لصالح فقراء الحرمين الشريفين في العقد المؤرخ عام (1139هـ/1727م)[34].

وكذلك هناك إشارات في الوثائق تدل على أن النساء كن يهتممن بشراء الجنات ومن تلك الإشارات ما ورد في عقد بيع قسمة الجنة وشطر البير حيث قامت الولية خديجة بشراء هذه القسمة عام (1189هـ/ 1775م) وقد ورد عقد بيع هذه الجنة على هذا النحو: "... بعدان استقر على ملك المكرم محمد بن محمد بن يزة به عرف...تملك جميع قسمة الجنة...اشهدهما على نفسه أنه باع من الولية خديجة بنت الحاج قاسم جميع القسمة المذكورة وشطر البير..."[35].

ومن خلال تتبع عقود الجنات للعينة المدروسة يتضح لنا أن الجنات كانت ترتكز خارج أسوار المدينة أي بالفحص"[36] وذلك في عدة فحوص موزعة خارج أبواب المدينة منها فحص باب الواد وفحص باب جديد وفحص باب عزون.

ثانيا -البحيرة:

وجمعها "بحاير"، وهي تصغير لكلمة "بحرة" والبحرة الأرض والبلدة فيقال بحرتنا أي أرضنا، والبحرة هي الروضة العظيمة فيقال قد أبحرت الأرض إذا كثرت منافع الماء فيها[37].

وقد جاء في كتاب "عبد القادر المشرفي الجزائري" تعريف البحيرة على هذا النحو "البحاير" مفردها بحيرة، وهي لغة إقليمية في البستان والبساتين والحديقة والحدائق، أما البحاير في اللغة الفصحى فهي الأرض المشقوقة ولعله يراد بها هذا المدلول لأن البساتين والحدائق والبحاير تشق وتفلح"[38].

وقد وردت لفظة "بحيرة" في الكثير من العقود الشرعية للعينة المدروسة ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في عقد تحبيس الحاج قاسم البحار المؤرخ عام (1240هـ/ 1824م) والذي ورد على هذا النحو: "... الحمد الله بعد أن استقر على ملك الحاج قاسم البحار...جميع ملكية...والبحاير خارج باب عزون..."[39] وفي عقد أخر للسيد مسعود أمين جماعة البحارين المؤرخ عام (1164هـ/ 1750م) و الذي ورد فيه ما يلي "...الحمد الله بعد ان خلص للمكرم مسعود أمين جماعة البحارين...جميع الخمس شايعا من جميع البحيرة المذكورة معه والمعروفة ببحيرة القزاز..."[40].

وعند قراءتنا لوثائق البحاير يتضح لنا للوهلة الأولى أن البحيرة مرادفة للفظة "جنة" أو "بستان" لكن قراءة المزيد من الوثائق قراءة فاحصة تكشف لنا بأن اللفظتين مختلفتين خاصة عندما تذكر اللفظتين معا في عقد واحد مثل ما جاء في عقد تحبيس الربيع بن سلام المؤرخ عام (1240هـ/1825م) الذي حبس "...اجنة وبحاير...على الروضة المشرفة..."[41] فمن خلال هذا العقد يتضح لنا بأن كل لفظة ذات مدلول خاص بها.

ومن خلال ما توفر لدينا من وثائق عن البحاير اتضح لنا أن هذه الأخيرة كانت تتوزع في عدة أماكن خارج أبواب المدينة مثل ما ورد في العقود التالية "...جميع البحيرة المذكورة ببير الزرنوجة خارج باب عزون..."[42] و"...جميع جلسة البحيرة الكاينة خارج باب الواد..."[43] و"...جميع الخمسين اثنين من البحيرة المعروفة ببحيرة القزاز خارج باب عزون ..."[44].

استغلت هذه البحاير في زرع مختلف الخضر والفواكه فقد وصفت بما تحتويه ومثال ذلك ما ورد في العقدين التاليين:

العقد الأول: عبارة عن عقد بيع خاص بالمكرم أحسن التركي الذي كان يملك بحيرة قام ببيعها عام (1221هـ/1806م) وأهم ما ورد في هذا العقد "الحمد لله اشهد المكرم احسن التركي على نفسه من سيد محمد عقبة أنه باع جميع البحيرة المشتملة على أشجار التين و العنب...بيعا صحيحا جايزا ناجزا سالما من جميع ما يفسده...بثمن مبلغه في كافة المبيع ثلاثون دينار من سكة التاريخ"[45].

أما العقد الثاني: فهو عبارة عن عقد تحبيس خاص بالسيد إبراهيم الإنجشايري[46] الحفاف الذي حبس بحيرة القرنون وبحيرة الخرشف عام (1186هـ/ 1773م) على فقراء الحرمين الشريفين"[47].

أما فيما يخص القضايا المتعلقة بانتقال ملكية البحاير من شخص إلى أخرى تراوحت بين حبس وبيع، فقد كان ملاك هذه البحاير من بينهم الباشوات يحبسون بحايرهم مثلما فعل الداي حسن باشا بن السيد حسين (1205-1212هـ/1791-1798م) الذي حبس البحيرة التي هي على ملكه الكاينة خارج باب الواد على أولاده[48] كما حبست الولية طاطا بنت الحاج بحيرة لصالح مكة والمدينة وهذا ما وضحته الوقفية الخاصة بها والمؤرخة عام (1180هـ/1767م)[49].

وقد كانت البحاير تباع وتشترى وهذا ما يوضحه عقد البيع المؤرخ عام (1153هـ/1740م) و الخاص بالسيد أحمد شريف الزهار[50] وشقيقاته خديجة وفاطمة ونفوسة و أهم ما ورد في هذا العقد: "... بعد أن تقرر الاشتراك بين الكرام المعظم الاجل...السيد احمد الشريف ابن السيد محمد الشريف الزهار نفعنا الله ببركاته ... وشقيقاته خديجة و فاطمة و نفوسة في جميع البحيرة الكاينة ببير الزرجونة خارج باب عزون باعوا كلهم صفقة واحدة وعقدا واحدا من الأمير الهمام فخر الأمراء العظام السيد إبراهيم باشا داي...جميع البحيرة المذكورة بثمن قدره مئتا دينار واحدة ذهبا عينا سلطانية..."[51].

ثالثا -البلاد:

وجمعها بلدان، والبلدة أو البلد هي كل موضع أو قطعة متحيزة والبلد من الأرض[52] والبلاد أرض فلاحية واسعة تحرث

وتحصد، وقد وردت لفظة بلاد في العديد من عقود المحكمة الشرعية على سبيل المثال ما جاء في عقد شراء القايد إبراهيم المؤرخ عام (1141هـ/ 1728م)، والذي ورد على هذا النحو "بعد ما تقرر في الرسم أعلاه من شراء المعظم الأرفع القايد إبراهيم الثلاثة أرباع من البلاد..."[53]، وقد ترد لفظة بلاد في بعض الوثائق باسم أرض كما جاء في عقد التحبيس الخاص بـ التازي بن الزرقة وأخويه محمد بن عمران المؤرخ عام (1206هـ/ 1792م) الذين حبسوا دار، جنة وأرض للحراثة على المذهب الحنفي لصالح مكة والمدينة المنورة[54].

وقد كانت البلاد ذات مساحة واسعة ويظهر ذلك من خلال ما تحتويه من جنات وغرس وبناء وغير ذلك وهذا ما يوضحه عقد التحبيس الخاص بالسيد علي بن عبد الله الذي حبس بلاد بفحص بني ربيعة تحبيسا ذريا عام (1181هـ/1767م) والمرجع في ذلك الجامع الأعظم وأهم ما ورد في هذا العقد "...بعد أن كان السيد علي بن عبد الله...حبس ووقف لله تعالى...جميع البلاد الكاينة بفحص بني ربيعة...المشتملة على جنتين اثنتين إحداهما مغروسة توتا وغيره والأخرى مغروسة عنبا وغيره وعلى بياض مخزن وغيابة[55] وحوش قديم وبرج جديد ودار متصلة به...حسب ما ذكر على ولديه المذكورين ثم على اعقابهم و اعقاب اعقابهم ما تناسلو وامتدت فروعهم في الاسلام...فان انقرضوا عن آخرهم رجع حبسا ووقفا على الجامع الأعظم..."[56].

رابعا -الرقعة:

وجمعها رقائع والرقعة قطعة من الأرض تلتصق بأخرى[57] وهذه التسمية تفيد أن الرقعة قطعة أرض متصلة أو تابعة للجنة أو البحيرة، ونذكر على سبيل المثال ما ورد في العقد الشرعي الخاص بحسن باشا المؤرخ عام (1206هـ/1791م) الذي حبس البحيرة ورقعة معها الكاينة خارج باب عزون أحد أبواب محروسة الجزائر[58].

كما قد يقصد بالرقعة التعبير عن خراب جنة وانقطاع منفعتها فتصبح بذلك رقعة ويتضح ذلك من خلال العقد الشرعي الخاص بالولية عايشة والذي جاء على هذا النحو "...بعد ان استقر على ملك الولية عايشة...تملك جميع الجنة الكاينة بفحص بير مراد رايس والصايرة الآن رقعة لاندثارها وضياعها..."[59].

ويرجح من الإشارة الواردة بشأنها في الوثائق أنها لفظة مرادفة للفظتين "قطعة" و"بقعة" وقد وردت هذه التسميات في العقود الشرعية على هذا النحو: "...بعد ان تقرر الاشتراك... في جميع...والقطيعة المشتملة على شجيرات التوت..."[60].

كما وردت لفظة قطعة في عقد التحبيس الخاص بمصطفى خوجة المقاطعجي[61] ابن علي التركي الذي حبس قطعة أرض بتاريخ (1130هـ/1718م)[62].

أما لفظة بقعة فقد وردت في العديد من عقود المحكمة الشرعية ومن الأمثلة على ذلك نجد العقد الخاص بالسيد العربي بن الحفاف المؤرخ عام (1166هـ/1752م) والذي جاء على هذا النحو: "... بعد أن استقر على ملك المكرم العربي بن الحفاف...جميع البقعة المذكورة معه..."[63]، كما وردت اللفظة أيضا في العقد الشرعي المؤرخ سنة (1214هـ/ 1799م) والذي جاء على هذا النحو: " الحمد لله هذه نسخة رسم تحبيس...على أن يصير جميع ما أحدثه في تلك البقعة ملكا له..."[64].

خامسا -الحوش:

وجمعه (أحواش) ويقال حائش أي جماعة من النخل وأصل الحوش المجتمع من الشجر نخلا كان أو غيره، والحوش البستان بمنزلة الحديقة ويقال حوش لأنه يحوش ما فيه من نخل وغيره[65]، إذن الحوش هو "الأرض الفلاحية الواسعة التي تجتمع فيها مختلف العقارات الفلاحية الكبيرة والصغيرة من أراضي وجنات وبحاير..."[66]، وهذا ما يوضحه عقد التحبيس الخاص بالحاج مصطفى بن رجب بن جعفر المؤرخ عام (1138هـ/ 1726م) الذي كان يملك حوش يشتمل على جنات وبحاير وأرض حرث في بني مسوس قام بتحبيسه لصالح فقراء الحرمين الشريفين[67].

وفي بعض الوثائق ترد لفظة "حوش" دون ذكر ما يشتمل عليه كأن يقال تحبيس جميع الحوش كما جاء في العقد الخاص بالسيد المعظم الأجل القايد مصطفى باشا المؤرخ عام (1222هـ /1710م) والذي جاء فيه "...الحمد لله بعد أن

استقر على ملك المعظم الأجل القايد مصطفى بن محمد به شهر...وقف وحبس لله تعالى جميع الحوش المذكور ..."[68].

وما يمكن ملاحظته من خلال الوثائق أن الأحواش كانت تتعرض للقسمة[69] ذلك أن الحوش الواحد كان يمتلكه أكثر من شخص وذلك ما يبينه العقد المؤرخ عام (1132هـ/1719م)، الخاص بالسيد الحاج بلقاسم الذي حبس سدس الحوش الكاين بزمام عروة المعروف بحوش نصر الله[70]وهذا العقد يبين أن الجزء الآخر من الحوش هو على ملك شخص أخر أو عدة أشخاص.

المحور الثاني: العقارات السكنية

تمثل العقارات السكنية العائدة للفترة العثمانية رصيد جد هام وأثر حضاري لا يمكن لأي باحث في تاريخ الجزائر خلال الفترة العثمانية الاستغناء عنه وحقلا خصبا للدراسة والبحث خاصة من خلال الأرشيف الجزائري، فمثل هذه الدراسات يمكن لها أن تثري الجانب الذي ظل إن صح التعبير يحتاج إلى المزيد من الدراسات، والمساكن في المجتمعات ليست نوعا واحدا بل تختلف باختلاف ظروف الزمان والمكان، وكذلك هو الشأن بالنسبة للسكن في العهد العثماني، ولإعطاء صورة عامة عن تلك العقارات السكنية رأينا طرح الأسئلة التالية:

ما هي أنواع المساكن أو المباني التي كانت متواجدة بالمدينة؟ وما هو الشيء الذي يميز النوع فيها عن الأخر؟

وللإجابة على هذه التساؤلات نبدأ بإعطاء نظرة عن المساكن حسب التصنيفات التالية:

أولا -الدار:

لفظة دار تستعمل في عدة مواضع منها دار السلام[71]، دار الآخرة[72]، دار السكة[73] دار السلطان[74]، دار الانكشارية[75].

وأشهر هذه المصطلحات خلال العهد العثماني هي الدار المخصصة للسكن والتي يقصد بها المنازل وقد وردت لفظة "دار" في عقود المحكمة الشرعية مما يثبت أن المنازل كانت تسمى بالدور، ومن الأمثلة الواردة في العقود ما جاء في عقد البيع الخاص بالسيد مصطفى بن محمد بن بابا حسن، المؤرخ سنة (1208هـ/1793م)، والذي ورد على هذا النحو: "...حضر الشاب مصطفى بن محمد بن بابا حسن بمحضر شهديه...واشهد على نفسه أنه باع جميع الدار التي على ملكه...بحومة زنقت الباي..."[76] وفي عقد آخر خاص بالسيد محمد بن عمار والمؤرخ عام (1171هـ/1757م) والذي وردت فيه لفظة دار على هذا النحو: "...بعد أن استقر على ملك محمد بن عمار المذكور...ملك جميع الدار...المذكورة معه..."[77]، وقد وردت لفظة دار أيضا في عقد تحبيس الداي مصطفى باشا بن السيد إبراهيم (1212- 1220هـ/1798- 1805م) المؤرخ عام (1218هـ/ 1803م) الذي حبس دار لصالح فقراء الحرمين الشريفين[78].

وتشير بعض الوثائق أن الدار في العهد العثماني كان يطلق عليها اسم "بيت"[79]، وقد وردت هذه اللفظة في عقد تحبيس الزوجان محمد أودباشي[80] ابن حسين والولية نفوسة المؤرخ عام (1143هـ/ 1730م) والذي ورد على هذا النحو: "...اشهد الزوجان محمد اودباش ابن حسين والولية نفوسة...انهما حبسا ووقفا لله تعالى جميع البيت الكبيرة..."[81] ولكن بالرغم من اختلاف التسميات إلا أنها تصب في قالب واحد والذي يقصد به المسكن الذي يقوم ويستقر فيه الإنسان. وكانت معظم تلك الديار متشابهة وذلك لأنها تشيد انطلاقا من رسم واحد[82]، ولكن تختلف من الداخل في الإتقان والزخرفة والرخام و الزليج وزخرفة الأبواب، وبعض الدور من الداخل بها فوارة أو ما يسمى بالفسقية التي كانت تتوسط الدار[83] وقد كانت معظم ديار مدينة الجزائر تتمركز في الجهة العليا من المدينة والتي تعرف بالجبل وقد وردت الإشارة إلى أماكن هذه الديار في العديد من العقود فمثلا ما جاء في عقد التحبيس الخاص بالسيد إبراهيم يولداش[84] البجاقجي[85]ابن موسى التركي المؤرخ عام (1155هـ/1743م) والذي جاء على هذا النحو: "...الحمد لله بعد أن استقر على ملك المعظم ابراهيم يولداش البجاقجي صناعة ابن موسى التركي...جميع الدار الكاينة بحومة كوشة الوقيد سند الجبل..."[86] وأيضا من الديار الموجودة في المنطقة العليا للمدينة نجد الدار الواردة في عقد تحبيس السيدة فاطمة بنت محمد والذي ورد على هذا النحو: "... بعد ان استقر على ملك الولية فاطمة بنت محمد خوجة...جميع الدار الكاينة اسفل سباط الريح سند الجبل..."[87].

وهناك أيضا عقد آخر يثبت ملكية الداي مصطفى باشا الذي حبس شطر داره الكاينة أعلى ضريح الولي الصالح أبي

شعيب سند الجبل في عقد التحبيس المؤرخ عام (1214هـ 1799م) لصالح فقراء الحرمين الشريفين[88].

وقد وردت إشارات في الوثائق تبين أماكن أخرى تتمركز فيها الديار، فمثلا نجد عقد تحبيس زهرة بنت محمد المؤرخ عام (1187هـ/1773م) و الذي ورد على هذا النحو: "... بعد ان استقر على ملك الولية زهرة بنت محمد...تملك جميع الدار الكاينة قرب الباب الجديد...حضرة الآن بمحضر شهديها وبالمحكمة المالكية زهرة المذكورة...واشهدتهما على نفسها آنها حبست و وقفت لله تعالى جميع الدار..."[89]، و في إشارة أخرى وردت في عقد تحبيس السيد عبد الله الحصار[90] بن محمد المؤرخ عام (1146هـ/ 1734م) والذي ورد على هذا النحو: "...بعد أن استقر على ملك السيد عبد الله الحصار بن محمد... تملك جميع الدار الكاينة اسفل حمام حمزة خوجة بناحية باب عزون..."[91].

وقد كانت الديار في العهد العثماني في مدينة الجزائر تأخذ شكلا خاصا يتماشى والتقاليد الإسلامية والعادات الأهلية حيث كان يتألف المنزل عادة من عتبة الدار وحلقة لدق الباب وإفريز، ولإفريز يستعمل للوقاية من الشمس والأمطار[92] كما كانت الدار تتكون من رواق وفناء مرصوف مربع الشكل ونوافذ صغيرة يدخل منها القليل من الضوء وكانت بالدار شرفة تستعملها النساء للتنزه وتجفيف الملابس[93].

وفي بعض الأحيان يمكن للوثائق المتعلقة بالديار أن تكشف لنا عن الحالة المادية في المجتمع ففي بعض العقود نجد أشخاص يمتلكون دار ذات طابقين على ملكهم كما ورد في العقد السابق الخاص بالسيدة عايشة المدعوة عويشة التي حبست دار بعلويها والتي كانت على ملكها، وهذا ما يدل على حالتها المادية الميسورة، في حين نجد أشخاص آخرين يمتلكون دار صغيرة أو شطر دار، مثلما ورد في عقد تحبيس محمد المبارك المؤرخ عام (1193هـ/1780م) الذي كان يمتلك شطر دار بسباط الحوت بناحية باب الواد الذي حبسها لصالح جماعة المؤذنين بالجامع الأعظم وفقراء الحرمين الشريفين[94].

وفي أحيان أخرى هناك من يمتلك شطر دار وحتى ذلك الشطر ليس على ملكه وحده بل يشترك فيه مع شخص آخر مثلما ورد في عقد تحبيس السيد حسن بن يالي القليعي المؤرخ عام (1193هـ/ 1778م) الذي كان يملك نصف دار مشترك بينه وبين زوجته[95]. وهذا ما يدل على أن مالك هذه الدار إما من الطبقة المتوسطة أو من الطبقة الفقيرة أو أقل ثروة ممن يمتلك دار بعلويها.

ثانيا -الدويرة:

هي تصغير لكلمة "دار" وقد شاع استعمال هذا اللفظ في العهد العثماني لكون أغلب منازل مدينة الجزائر من هذا الصنف نظرا لضيق المساحة وانحصار البناء داخل الأسوار[96].

وقد وردت هذه اللفظة في العديد من العقود الشرعية مثل ما جاء في عقد تحبيس حسني بنت أوسطى أحمد الخياط المؤرخ عام (1124هـ/1712م) والذي ورد على هذا النحو: "... بعد ان خلص للولية حسنى بنت أوسط[97] احمد الخياط المذكورة تملك...جميع الدويرة المذكورة..."[98]، كما وردت إشارة أخرى للفظة "دويرة" في عقد يعود إلى عام (1136هـ/1724م) الخاص بالسيد أغا[99] التركي الذي قام بتحبيس دويرة موجودة بحومة البطحاء لصالح فقراء الحرمين الشريفين[100].

لم يكن هناك اتفاق حول الحجم والشكل الذي يميز بين الدار والدويرة فهذه الأخيرة هي عبارة عن بناء مستقل عن الدار تتميز بمدخلها الخاص[101] وهو ما توضحه العديد من العقود مثل عقد التحبيس الخاص بنفسة بنت مصطفى والذي يعود إلى عام (1178هـ/ 1766م)، والذي جاء على هذا النحو: "... بعد ان استقر على ملك الولية نفسة بنت مصطفى...تملك جميع الدويرة الكاينة قرب حوانيت سيدي عبد الله...حضرت الآن بمحضر شهديها المالكة الولية نفسة المذكورة و اشهدتهما على نفسها انها حبست ووقفت لله تعالى جميع الدويرة المذكورة..."[102]، وهناك بعض العقود تثبت بأن الدويرة تابعة للدار أو ملتصقة بها وهو ما يفهم من الإشارة الواردة في عقد تحبيس ءامنة بنت المرحوم التاجر محمد والذي يعود إلى عام (1119هـ /1707م) والذي جاء على هذا النحو: "....بعد أن ارتفع الحجر على ابنتنا ءامنة بنت المرحوم التاجر الصدوق الحاج محمد...اشهدت شهودها على نفسها أنها حبست ووقفت جميع الدار والدويرة اللاصقة بها..."[103].

وقد تكون الدويرة عبارة عن غرف فوق سقيفة إحدى الدور أو راكبة على بناء أخر مثلا توجد فوق الكوشات[104].

ثالثا -العلوي:

يقصد به البيوت الصغيرة الواقعة بالطوابق العليا للبنايات الأرضية باختلاف أنواعها[105] و قد وردت الإشارة إلى لفظة علوي في العديد من العقود الشرعية وهذا ما يدل على أن هذا النوع من البنايات كان موجود بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني، ومن ذلك ما ورد في العقد المؤرخ عالم (1146هـ/ 1733م) الخاص بالسيد مصطفى منزول أغا بن محمد والذي جاء فيه "... بعد أن استقر على ملك المكرم مصطفى منزول أغا بن محمد...اشهد...شهيديه على نفسه انه حبس ووقف لله تعالى جميع العلوي المذكور..."[106] وفي إشارة أخرى وردت أيضا لفظة علوي في عقد أخرى مؤرخ عام (1159هـ/ 1745م) الخاص بأولاد السيد خليل وزوجته خديجة والذي ورد على هذا النحو: "...باع الان علي ومحمد و امهما الولية خديجة من المكرم مصطفى بولكباشي ابن خليل جميع العلوي..."[107].

وقد كان العلوي يقام فوق البنايات الأرضية كما سبقت الإشارة إليه، وذلك إما فوق دار مثلما ورد في عقد مؤرخ عام (1150هـ/1738م) والخاص بالسيد على أغا بن خضر التركي ومن جملة ما جاء فيه "...حبس ووقف لله تعالى جميع علوي الدار..."[108]وهناك عقد آخر يثبت ذلك مؤرخ عام (1190هـ/1779م) الذي يتعلق بالسيد رمضان أغا والذي ورد بهذه الصيغة "...بعد أن استقر على ملك المعظم رمضان اغا المذكور في الرسم المحوق اعلاه هذا جميع علوي الدار الكاينة قرب جامع الابار بسوق الحزابين[109] ..."[110].

أو قد يكون العلوي فوق مخزن وقد وردت الإشارة إلى ذلك في عقد تحبيس السيد حسن بولكباشي المؤرخ عام (1162هـ/1749م) الذي حبس جميع العلوي، والمخزن أسفله الصالح جامع ميزو مورطو[111] وفقراء الحرمين الشريفين[112].

كما قد يكون العلوي موجود فوق إسطبل كأن يقال في إحدى العقود المؤرخ عام (1190هـ/ 1776م) "...جميع العلوي وإسطبل..." وهذا العقد خاص بالسيد حسن رويس ورديان[113] باشي الذي حبسه لصالح فقراء الحرمين الشريفين مكة والمدينة[114].

وهناك بعض العقود تثبت بأن العلوي كان يقام فوق الحوانيت مثل ما جاء في العقدين المؤرخين عام (1245هـ/ 1829م)، الخاصين بالداي حسين باشا الذي حبس جلسة حانوت العلوي الكبير الكاينة بالقرب من حمام المالح لصالح مؤسسة سبل الخيرات[115]، وأيضا حبس جميع جلسة حانوت العلوي الكبير قرب باب الواد. وهذه العقود تثبت بأنه لابد من وجود سطح لبناء العلوي.

ويتميز العلوي أيضا باحتوائه على غرفة أو غرفتين وقد تكون أكثر[116]، وهذا النوع من المباني "العلوي" يمكن من خلاله تصور الشكل العمراني للمدينة وهو يميز المدينة عن الفحص ونظرا لضيق مساحة المدينة واكتظاظها كانت تستغل السطوح لبناء العلويات عكس الفحص الذي يتميز باتساع مساحته لهذا لا تنتشر به العلويات بصفة كبيرة، وقد بلغ عدد العلويات للمدونة قيد الدراسة 11 علوي.

المحور الثالث: العقارات التجارية

تعتبر النشاطات التجارية من بين الأنشطة المكملة للأنشطة الفلاحية في المجال الاقتصادي، وتعد التجارة من بين الطرق الرئيسية التي تنتقل من خلالها الأموال ومختلف التأثيرات الاجتماعية الأخرى، وقد مارس المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني نشاطا تجاريا واسعا تجلى ذلك في عدة عقارات تجارية كانت موزعة داخل المدينة ولإعطاء صورة عامة عن هذه العقارات رأينا طرح الأسئلة التالية:

ما هي أنواع العقارات التجارية التي كانت متواجدة بالمدينة؟ والى أي مدى ساهمت تلك العقارات في معرفة الأنشطة الممارسة داخل المدينة؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات نحاول رصد العقارات التجارية حسب التصنيفات التالية:

أولا -الحوانيت:

ومفردها حانوت بفتح الحاء وضم النون وهو النطق في لغتنا الدارجة[117]، وتعني المتجر[118]، وهو عبارة عن حجرات صغيرة مربعة تحيط بها رفوف ملتصقة بالجدران لوضع المواد المخصصة للبيع وتوجد بالحوانيت صناديق لشحن البضاعة العادية ويعرف الرجل الذي يبيع بالحانوت باسم "التاجر"[119]، وقد وردت الإشارة إلى لفظة حانوت في العديد من العقود ومثال على ذلك ما ورد في عقد البيع الخاص بالسيد أحمد يولداش ابن مصطفى المؤرخ عام (1179هـ/ 1767م) والذي

ورد على هذا النحو: "... بعد أن استقر على ملك المكرم احمد پولداش بن مصطفى...جميع الحانوت..."[120]. ووردت اللفظة أيضا في عقد آخر وهو عقد تحبيس السيد مصطفى أغا بن محمد التركي المؤرخ عام (1114هـ/1702م) والذي جاء على هذا النحو: "...اشهد الان السيد المالك مصطفى آغا المذكور شهيديه على نفسه الكريمة انه حبس جميع الحانوت..."[121].

وقد وردت في عقود أخرى باسم "جلسة حانوت" وهو ما تشير إليه العقود التالية: العقد الخاص بالداي مصطفى باشا المؤرخ عام (1214هـ/ 1799م) الذي حبس جميع جلسة الحانوت الكاينة بسوق الذكير المقابلة بانحراف لزنقة الصراف، لصالح فقراء الحرمين الشريفين[122]، كما حبس الباشا نفسه وفي نفس العام جلسة حانوت موجودة أعلى سوق السراجين الثانية على يمين المنعطف من سكة جامع خضر باشا[123]، كما حبس الداي أحمد باشا بن السيد علي (1220-1223هـ/1805-1808م) ثلاثة أرباع ملكية حانوت مع جميع جلسته في عقد مؤرخ عام (1221هـ/ 1808م)[124].

وقد ترد اللفظة أيضا باسم "دكان" وهذا ما أشار إليه عقد البيع الخاص بالشاب علي بن أحمد الزروالي المؤرخ عام (1173هـ/ 1724م)[125].

وكانت هذه الحوانيت تتمركز بصفة كبيرة و بخاصة في الشارع الممتد من باب عزون إلى باب الواد، فبعض العقود تثبت أماكن تواجد بعض الدكاكين مثلما جاء في عقد تحبيس عبد الرحمان آغا بن علي أغا المؤرخ عام (1137هـ/ 1725م) الذي حبس جميع الدار والحانوت قرب باب عزون[126]وكانت أغلب هذه الحوانيت موزعة على مجمعات تجارية تسمى بالأسواق كأن يقال في إحدى العقود المؤرخ عام (1122هـ/1710م) والذي ورد على هذا النحو: "...اشهد المعظم الاجل الناسك الاكمل الحاج عمار بلكباشي...أنه حبس ووقف لله تعالى جميع الحانوت على ملكه الكاينة بسوق الشبارلية..."[127] وكذلك ما جاء في العقد المؤرخ عام (1197هـ/ 1782م)، الذي ورد فيه: "...جميع الحانوت وجلسته الكاينة بسوق الخياطين..."[128].

و كان لكل حانوت سلعة معينة تباع فيه والتي أحيانا ما يعرف باسمها وقد أشارت إلى ذلك العديد من العقود الشرعية ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في العقد المؤرخ عام (1161هـ/1747م) والذي جاء فيه "... حانوته المعد لبيع العطرية[129]..."[130]، وهناك إشارة أخرى في عقد آخر خاص بالحاج علي باشا بن السيد خليل (1224-1230هـ/1815 1817م) والمؤرخ عام (1228هـ/1813م) الذي حبس جلسة حانوت تقع بسويقه باب الواد المعدة لبيع الخضر[131]، كما ورد في عقود أخرى نوع الحرفة التي كانت تمارس بالحوانيت والتي تم الإشارة إليها كالآتي "...جلسة حانوت العلوي الكبير المعدة لصناعة الحرارين"[132] و"...الحانوت المعدة لصناعة الفخار..."[133].

وما يفهم من هذه العقود أن الحوانيت كانت على نوعين حوانيت خاصة بالبيع وأخرى خاصة بالأنشطة الحرفية وعليه نستنتج أنواع السلع التي كانت تباع بالمدينة من عطور وخضر وغيرها من اللوازم التي تتطلبها الحياة اليومية للسكان وكذا أنواع الحرف التي كانت موجودة مثل حرفة الحرارة وهي نسيج الصوف وبيعه، وكذلك حرفة صناعة الفخار...الخ.

كما تكشف الوثائق المتعلقة بالحوانيت عن جانب من الحياة الاجتماعية والعادات التي كانت سائدة، فمن تلك العادات أن البيت في أثناء النهار يترك للنساء، فالرجل لا يذهب لبيته إلا للأكل أو النوم، وقد نتج عن هذه العادة الصارمة التي تحول بين الرجل ورجوعه إلى البيت أثناء النهار، أن أصبح من الضروري أن يحصل كل رجل على حانوت يكون مفتوحا له طوال النهار. كما كان الحانوت يعتبر بمثابة عنوان لسكان مدينة الجزائر، فلا أحد منهم كان يستلم رسائله في الدار[134].

ثانيا -الكوشات:

ومفردها كوشة، وهي أفران الخبز ومازال هذا المصطلح مستعملا إلى يومنا هذا[135] وكانت هذه الكوشات على نوعين منها الكوشات العامة المخصصة لأهالي المدينة حيث كانت النساء تأخذن الخبز لطهيه في تلك الأفران، وقد كان صاحب الفرن يتولى طهي الخبز وذلك على دفعات تدريجية ثم تدفعن له أجرة الطهي ويأخذن خبزهن ويذهبن[136].

وكانت هذه الكوشات أيضا تصنع الخبز الذي يباع في الأزقة، والنوع الثاني من الكوشات مخصصة لصناعة الخبز للجند فقط[137]. وقد أشارت عقود المحكمة الشرعية إلى لفظة "كوشة" في أكثر من عقد ومن أمثلة ذلك ما ورد في عقد

تحبيس السيد محمد الكاتب المؤرخ عام (1113هـ/1702م) الذي حبس جميع الحانوت وكوشة معه[138].

كما وردت اللفظة في عقد آخر مؤرخ عام (1182هـ/1769م) للسيدة خديجة بنت المرحوم أحمد التي حبست الكوشة والحانوت الموجودة بدار العمل لصالح فقراء مكة والمدينة[139]. وكانت تلك الكوشات تنشط طوال أوقات النهار وتنشط أكثر خلال الأعياد والمناسبات والاحتفالات لصنع مختلف أنواع الحلويات[140].

وكانت فئة الجيجلية أكبر فئة مالكة لهذه الكوشات حيث كانوا يديرونها ويعملون بها ويشرفون على صناعة الخبز[141]وذلك كأن يقال في إحدى العقود الخاصة بالسيد محمد خوجة المؤرخ عام (1197هـ/ 1783م) الذي حبس جلسة حانوت الموجودة قرب كوشة "الجيجلية"[142].

ثالثا -المقاهي:

المقاهي من بين الأماكن التي يقصدها الناس بكثرة، وهي بمثابة مؤسسة يلتقي فيها رجال الأعمال لعقد الصفقات وتبادل أطراف الحديث ويتلقون فيها جديد الأخبار، وكان الناس يقصدونها منذ الصباح الباكر وتمتلئ تلك المقاهي مع العاشرة صباحا، والشيء الملاحظ عند دخول المقاهي أنها تشتمل على عدة صفوف من المقاعد، وتتوسط المقهى نافورة تتدفق بالماء وأن الأتراك يجلسون على المقاعد، أما البقية فيجلسون على الحصير المفروش على الأرض، ثم يقوم العامل بالمقهى بجلب القهوة بسرعة ومعها الفحم لتشغيل أنابيب الغليون[143].

وقد وردت لفظة "قهوة" في عقود المحكمة الشرعية ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في العقد الخاص بالمعظم الداي حسن باشا ابن حسين المؤرخ عام (1211هـ/1796م) والذي جاء على هذا النحو: "... بعد أن خلص للمعظم...حسن باشا...تملك جميع القهوة مع ملكية الحانوت القديمة المدخولة فيها ذلك بحيث صارت قهوة واحدة..."[144]. ووردت إشارة آخر للفظة قهوة في عقد تحبيس الداي الحاج علي باشا بن السيد خليل المؤرخ عام (1229هـ/ 1813م) الذي حبس جلسة حانوت قرب القهوة الكبيرة الثالثة الموجودة على يمين المنحدر من زندانة عرباجي[145]للجامع الجديد[146].

كانت المقاهي بمدينة الجزائر كثيرة العدد قدرت بحوالي ستين (60) مقهى ترتكز خاصة في القسم الأعلى من المدينة[147]، و كانت هذه المقاهي مكتظة بالزوار الذين يقضون فيها أكثر أوقتهم ليحتسوا القهوة التي تقدم ساخنة وذلك مقابل فلس واحد[148] وتلك القهوة وصفها "بوايي" Boyer بأن إعدادها يتم عبر عدة عمليات وذلك بتحميص حبات البن ثم طحنها للحصول على مسحوق القهوة، بعد ذلك يضاف لها الماء وتطبخ على نار هادئة مع التحريك ثم يتم تقديمها بعد ذلك في أكواب صغيرة [149]، ومشروب القهوة كان بالنسبة للجزائريين مشروب يزيل الهموم ويبعد الكآبة ويجلب لهم المرح حتى أصبح البعض منهم يضفي القداسة على هذا المشروب[150].

وبما أن المقاهي كانت تجمع بين مختلف الفئات من أهالي المدينة ومن غرباء وأجانب فإنها تتيح للأجانب أن يتعرفوا على الشعب ويتعلموا لغته وتعابيره الشعبية ويأخذون عنهم طبائعهم وعاداتهم هذا فضلا عن استمتاعهم بسماع الموسيقى والقصص[151].

رابعا -الحمامات:

ومفردها حمام وهو عبارة عن مكان مخصص للاستحمام وقد كانت مدينة الجزائر تضم عدد كبير من الحمامات[152] فهذه الأخيرة تعد مؤسسة من بين المؤسسات الأساسية[153] وكانت الحمامات المنتشرة في المدينة على نوعين، الخاصة التي توجد داخل القصور والديار الكبيرة ومن تلك الحمامات نجد حمام قصر حسن باشا وحمام قصر دار عزيزة، والعامة المتواجدة داخل المدينة والتي يقصدها عامة الناس"[154].

وقد أشارت عقود المحكمة الشرعية إلى لفظة حمام ومنها ما ورد في عقد تحبيس السيد أحمد بلكباشي بن علي التركي المؤرخ عام (1135هـ/ 1723م)، الذي حبس جميع العلوي الموجود أعلى الحمامات[155]، ووردت اللفظة في عقد آخر مؤرخ عام (1124هـ/ 1713م) والخاص بالسيد درويش خوجة بن حسين الذي حبس دار كاينة "بحمام حمزة خوجة " لصالح الحرمين الشريفين[156].

وقد كانت الحمامات العامة أكثر انتشارا بالمدينة، وتتكون أساسا من ثلاث قاعات منفصلة، القاعة الأولى عبارة عن دهليز يشبه مداخل بقية المباني و الثانية قاعة يترك فيها

المستحمون ملابسهم ويرتدون بدلات الحمام وذلك قبل أن ينتقلوا إلى القاعة الثالثة وهذه الأخيرة هي قاعة الاغتسال وهي أشبه بقبة كبيرة مظلمة لا يوجد بها أي منفذ سوى الباب وتتوسطها منصة مربعة مبلطة بالرخام ويوجد بها مصباح للإنارة قليل الإضاءة[157] وكانت تلك الحمامات مزودة بأنابيب البرونز المقامة على الحيطان والتي يمر عبرها الماء الساخن وهنا يمر المستحمون عبر بخار تزداد حرارته شيئا فشيئا ينتظرون دورهم للدلك[158]، ثم يقوم المدلك بفرك جسم المستحم بقطعة قماش مبللة وهم مستلقين على صدورهم وتدلك كل أطراف أجسامهم[159].

كما كانت المدينة تحتوي على حمامات للنساء وحمامات للرجال تختلف فقط في المعاملات، فقد كانت حمامات النساء أكثر حرصا على ألا يدخلها الرجال تحت أي ذريعة كانت[160]، وكانت النساء بعد المرور بكل عمليات البخار تقوم الخادمات في الحمام بغسلهن من الرأس إلى القدم باستعمال ماء الزهر والمسك والعطور الأخرى[161].

وقد وصف العديد من الرحالة ومنهم "هابنسترايت" بأن حمامات مدينة الجزائر كانت مريحة ومزينة وتقدم خدمات جيدة[162]، وكان يشرف على إدارة الحمام شخص يعرف بالحمايمي[163].

ومن خلال ما سبق يتضح أن الحمام كان يقدم خدمات اجتماعية هامة إضافة إلى دوره الكبير في معالجة الكثير من الأمراض[164].

المحور الرابع: عقارات متعلقة بنشاطات أخرى

أولا -الفنادق:

مفردها فندق وهو منشأة معمارية يغلب عليها الطابع التجاري وهو مبنى مربع الشكل يتخذ هيئة الرواق يضم غرفا ومخازن وحوانيت للتجار، وكانت هذه الفنادق تخصص لتجارة سلعة معينة، والتي غالبا ما تحمل اسمها[165]. وقد وردت لفظة فندق في عدة عقود نأخذ على سبيل المثال العقد الخاص بالسيد الكاتب محمد خوجة المؤرخ عام (1201هـ/ 1786م) والذي ورد على هذا النحو: "... بعد ان خلص للمعظم...الكاتب البليغ السيد محمد خوجة...جميع الفندق والعلوي المذكورين..."[166].

كانت تسمية هذه الفنادق ترتبط إما باسم البضاعة التي بالفندق و إما باسم الأجناس التي تنزل بالفندق، ففي الحالة الأولى نجد مثلا فندق الزرع سمي بهذا الاسم لأنه كان مخصص لبيع الزرع، وفندق الرز والذي يرجح انه سمي بهذا الاسم لأنه كان يباع فيه الأرز الذي يستعمله سكان المدينة[167]، وفندق الزيت[168]، وكانت توجد فنادق مخصصة لحرفة معينة وتسمى باسمها كأن يقال في إحدى العقود الخاص بالسيد رجب الحمايمي والذي جاء فيه " الحمد الله بعد ان كان المكرم رجب بن الحمايمي...جميع الفندق الكاين أعلى الشطابين...وبمقربة من فندق الجلد..."[169]، وفي الحالة الثانية نجد بعض الفنادق تسمى مثلا فندق الجرابة او فندق جربة وهو مخصص للأهالي القادمين من جزيرة جربة[170] ويوجد فندق بني مسلمان الذي كان مخصص للأتراك العزاب وذلك راجع لضيق المساكن[171].

وكانت الفنادق من بين المعالم البارزة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني وتتشكل هذه الفنادق من طبقتين:

الطبقة الأولى: تحتوي على حوانيت ومخازن وإسطبلات للحيوانات من أحصنة وجمال[172] ومختلف الدواب وهذا ما يوضحه عقد التحبيس الخاص بالداي محمد باشا عثمان (1179 1205هـ /1766-1791م) المؤرخ عام (1181هـ/ 1767م) والذي جاء على هذا النحو: "الحمد لله اشهد الأمير الهمام...السيد محمد باشا...شهيديه على نفسه الكريمة انه حبس ووقف الله تعالى جميع الفندق المعد لربط الدواب..."[173].

وفي الطابق العلوي: توجد الغرف المخصصة لإيواء الأشخاص من مسافرين وتجار وحتى الحجيج، وتلك الغرف عبارة عن حجرات صغيرة مستطيلة الشكل، وتكون هذه الغرف للكراء مقابل أجرة محددة[174].

كان الفندق بالإضافة إلى الطوابق السابقة الذكر يحتوي على فناء يقوم فيه البيع بالمزاد من طرف المنادين[175].

وهناك بعض المصادر تشير أنه توجد فنادق مخصصة للبحرية تعرف بفندق البحرية وهو مسكن مخصص لإقامة رئيس البحرية تتسم هندسة هذا النوع من البنايات بطابع

مبتكر ومتميز فهي تعد من أكثر بنايات المدينة أناقة، وبالقرب منه يوجه حوض تقصده السفن التي تحتاج إلى الترميم[176].

ومما سبق يتضح بأن الفندق لعب دورا كبيرا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إذ كان ملتقى للتجار من شتى البلدان، وهذا ما يدل على عمليات التبادل التجاري التي كانت تشهدها مدينة الجزائر في ذلك الوقت.

ثانيا -المخازن:

مفردها مخزن وهو كل مكان يخزن فيه الشيء[177]، وقد وردت لفظة مخزن في عدة عقود من بينها العقد المؤرخ عام (1162هـ/ 1750م) الخاص بالسيد حسن بولكاشي والذي جاء على هذا النحو: "...الحمد الله بعد أن استقر على ملك المكرم حسن بولكباشي...تملك الثلاثة ارباع من العلوي والمخزن"[178] وفي عقد آخر مؤرخ سنة (1219هـ/ 1805م) الخاص بالحاج أحمد الحرار بن الحاج محمد حبس جميع ربع المخزن الموجود بزنقة بن فارس قرب باب عزون[179].

وتعد المخازن من بين المرافق الضرورية التي تلحق إما بالمنازل وإما بالحوانيت أو بالفنادق، ففي المنازل يعتبر المخزن من بين المرافق الضرورية للحياة اليومية مثلا مخزن الفحم يخصص هذا المخزن لخزن الفحم الذي يستعمل في إيقاد النار[180]، وفي هذا العقد المؤرخ عام (1111هـ/ 1700م) الخاص بالسيدة فطومة بنت محمد أغا إشارة إلى أن المخازن كانت تابعة للديار ، حيث ورد فيه أنها قامت بتحبيس جميع العلوي والمخزن المستخرجين من الدار لصالح فقراء الحرمين الشريفين[181]، فهذه المخازن التي تلحق بالمنازل تكون أبوابها تفتح داخل المنزل، وتحتوي بعض المنازل على أكثر من مخزن نظرا لأهميته[182].

ويختلف المخزن في منازل المدينة عن المخزن الموجود في منازل الفحص ذلك أن هذه الأخيرة تشغل مساحة واسعة نظرا لكثرة المحاصيل لأن الفحص يتميز بكثرة البساتين المزروعة بمختلف أنواع الخضروات وذلك يتطلب إقامة مخازن كبيرة تحفظ كميات وافرة من المحاصيل[183].

وكان الأهالي يودعون في المخزن كل ما تقضيه معيشتهم من خشب وعلف لحيواناتهم، ومؤن أخرى يحتاجها الإنسان نفسه وقد تكون المخازن في المنازل توجد تحت درج السلم، وتوضع فيه لوازم وأدوات بهدف التخلص من الاكتظاظ في الغرف وفي بعض المنازل توجد المخازن قرب المطابخ والحمامات، ففي الحالة العادية للمخازن لا تختلف في شكلها المعماري عن الغرفة، ولكنها تختلف عن هذه الأخيرة في المساحة وزخرفة السقف[184].

بالإضافة إلى مخازن البيوت، توجد أيضا المخازن التابعة للدكاكين والتي يستعملها التجار لخزن فائض سلعهم فيها لأنهم كانوا لا يضعون في حوانيتهم سوى البضائع التي يبيعونها في الحال[185]، كما قد تكون المخازن تابعة للفنادق وهي توجد في الطابق الأرضي منه يودع فيه التجار بضائعهم[186].

ثالثا -الاسطبلات:

ومفردها إسطبل، وحسب ابن منظور: الإسطبل موقف الدابة أو موقف الفرس والإسطبل ليس من كلام العرب ومعنى ذلك أنها كلمة معربة[187] وقد دلت الكثير من الوثائق على وجود الإسطبلات مثل ما جاء في العقد المؤرخ عام (1149هـ/1737) الخاص بالسيد عبد القادر بن الحاج عبد الرحمان والذي ورد فيه "...جميع دار وإسطبل القريبة من عين الحمراء والمجاورة لدار بن راوز..."[188]، والإسطبلات مثلها مثل المخازن فقد تكون الإسطبلات تابعة للمنازل كأن يقال في إحدى العقود الخاص بالسيد عبد الرحمان ابن إبراهيم والذي أرخ عام (1182هـ/1769) والذي جاء على هذا النحو: "... بعد أن استقر على ملك المكرم السيد عبد الرحمان بن ابراهيم بن الحاج السعيد...يليه تملك جميع دار و إسطبل..."[189].

وقد كان الفندق أيضا يحتوي على إسطبل للدواب[190] وقد تكون الإسطبلات تابعة للعلالي، وهذا ما يفهم من الإشارة الواردة في العقد الذي يعود إلى عام (1142هـ/1730م) والذي يتعلق بتحبيس السيد حسين الانكشاري لجميع العلوي والإسطبل القريب من دار السلطان ناحية باب عزون[191].

وبما أن الإسطبلات تستخدم لربط الدواب فقد تكون موجودة أيضا بالجنات أو بالأحواش الكبيرة وهذا ما قد يفهم من العقد المؤرخ عام (1168هـ/1755م) الخاص بالسيدة يمونة "...حبسنا جميع الإسطبل والأغراس والجنات قرب الجامع المعلق سند الجيل..."[192]. وأغلب الظن أن الإسطبلات

قد تكثر بالجنات لأنها كانت مربطا للدواب التي تستخدم في خدمة وحراثة الجنان.

ومما يلاحظ من وثائق المحكمة الشرعية أنها تشير إلى لفظة إسطبل لكنها لا تشير إلى الوظيفة التي يؤديها الإسطبل بل يفهم ذلك من خلال تتبع اللفظ في المصادر والمراجع، ومما يفهم من المراجع أيضا أن أبواب الإسطبلات تفتح إلى الشارع

وذلك حتى لا يختلط هوائها بهواء المنزل[193].

خاتمة:

من خلال ما تم التطرق اليه في مقالنا هذا، يمكننا حوصلة جملة من النتائج المتوصل إليها والتي تتمثل في:

- تنوعت الملكيات العقارية بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني، فقدساهم ذلك العدد الهائل للعقارات بمختلف أنواعها في رسم المظهر العام لمدينة الجزائر، وميز الفحص عن المدينة فالعقارات الفلاحية كانت تنتشر بالفحص خارج أبواب المدينة، أما العقارات السكنية والتجارية تركزت في المدينة أكثر منها بالفحص، وقد كان كل نوع من هذه العقارات يؤدي وظيفة معينة، ساهمت في توفير معيشة السكان لأنها تعتبر من مصادر الدخل، وكشفت لنا عن جوانب من النشاط التجاري بالمدينة.

- كان ملاك تلك العقارات ذووا انتماءات مختلفة من حضر وأتراك ويهود وبرانية وغيرهم وكذلك من فئات اجتماعية مختلفة حسب نشاط كل فئة من الحرفيين والجيش والرياس الذين بالرغم من خدمتهم العسكرية إلى أنهم انصرفوا للسعي وراء امتلاك العقارات والتصرف فيها بمختلف أنواع التصرفات من بيع وشراء وتحبيس وذلك ما خلق نوع من الاندماج والتعايش بين مختلف شرائح المجتمع بما فيها موظفو الإدارة والدايات، ومن المفارقات أن الدايات كانوا من بين الذين مارسوا نشاطات عقارية مختلفة.

- لم تقتصر ملكية تلك العقارات على الرجال بل حتى النساء كن لهن مكانة مرموقة فبالرجوع إلى وثائق المحكمة الشرعية تتضح تلك المكانة التي حظيت بها المرأة في مجتمع مدينة الجزائر من خلال العقود التي تخص ملكيات النساء، ففي العينة المدروسة سجلنا عدد لا بأس به من تلك الملكيات وهو عدد يعكس بحق مدى المكانة التي كانت تحظى بها المرأة الجزائرية خلال العهد العثماني ويؤكد لنا استقلالية الشخصية المالية التي كفلتها لها الشريعة الإسلامية.

- ساهمت الملكية العقارية في تقديم صورة عن مستوى الثروة بمجتمع مدينة الجزائر وذلك من خلال إبراز مستويات الملكية واختلافها بين الأسر والأفراد.

- تشكل عقود المحكمة الشرعية رصيدا لا بأس به ضمن الأرشيف الوطني الجزائري وهذا الرصيد يمكننا من اكتشاف مختلف الملكيات العقارية والمعاملات والنشاطات التي كانت تحدث بين أفراد المجتمع وتسمح بانتقال ملكية العقارات فيما بين الأشخاص عن طريق الوقف والبيع والعناء والمعاوضة فكل معاملة من تلك المعاملات كانت تخضع لضوابط وأسس شرعية تم التعرف عليها من خلال تلك العقود فقد روعيت الدقة من قبل موثقي العقود تفاديا لوقوع النزاع والخصام بين المتعاملين.

. قائمة المصادروالمراجع:

• **القرآن الكريم:**

- سورة الكهف: الآية 32، سورة يونس: الآية 25، سورة الأعراف: الآية 169.

• **الأرشيف:**

- العلبة 2: الوثيقة 07F، 33، 64، 67.

- العلبة 3: الوثيقة 11، 25.

- العلبة 1/4: الوثيقة 14.

- العلبة 5: الوثيقة 26، 27.

- العلبة 1/5: الوثيقة 18، 25، 36، 51، 59، 74.

- العلبة 1/7: الوثيقة 6، 13، 42.

- العلبة 2/7: الوثيقة 11، 22.

- العلبة 1/9: الوثيقة 20.

- العلبة 2/9: الوثيقة 01D، 8.

- العلبة 10: الوثيقة 19.

- العلبة 1/10: الوثيقة 6، 38،10، 45، 47، 49، 52.

- العلبة 2/10: الوثيقة 17.

- العلبة 1/14: الوثيقة 2G0.

- العلبة 2/18: الوثيقة 45، 2، 6.

- العلبة 1/19: الوثيقة 4، 5.

- العلبة 2/19: الوثيقة 8، 18، 18.

- العلبة 25: الوثيقة 19.

- العلبة 1/26: الوثيقة 26، 30.

- العلبة 1/28: الوثيقة 14، 49.

- العلبة 34: الوثيقة 6، 47.

- العلبة 1/37: الوثيقة A02، 5، 7.

- العلبة 2/37: الوثيقة 15، 43.

- العلبة 38: الوثيقة 36، 41.

- العلبة 49: الوثيقة 56.

- العلبة 55: الوثيقة 20، 21، 34، 35.

- العلبة 58: الوثيقة 13.

- العلبة 59: الوثيقة 9.

- العلبة 61: الوثيقة 16.

- العلبة 68.

- العلبة 75.

- العلبة 76: الوثيقة 35، 37، 38، 57، 72، 75، 89، 92، 117، 130.

- العلبة 94: الوثيقة 33، 54A.

- العلبة 100/99: الوثيقة 17B، 28C.

- العلبة 141: الوثيقة 20.

- العلبة 123.

- العلبة 129: الوثيقة 11.

• **الكتب:**

- أ.ليسور -و. ويلد: رحلة طريفة في إيالة الجزائر، تح: محمد جيجلي، دار الأمة، ط 2، الجزائر، 2002م.
- ابن منظور: لسان العرب، دار المعارف، القاهرة.
- الميلي مبارك بن محمد: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، تقد: محمد الميلي، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر 1964 م.
- بديرة المازري: حياة اللهو وخدمات الخمارات والمقاهي والفنادق في الجزائر في أوائل القرن الثامن عشر، من كتاب الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، جمع ونقد: عبد الجليل التميمي، مطبعة الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس 1988م.

- بن حموش مصطفى أحمد: فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائر 956 – 1246ه/1549 – 1830م، ط1، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، 2000م.
- بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997 م.

- ج. أو. هابنسترايت: رحلة العالم الألماني ج. أو. هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145ه-1732م)، تر: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس.

- جبار آسيا: مدن الجزائر في القرن التاسع عشر، منشورات ANEP.

- حساني مختار: موسوعة تاريخ وثقافة المدن الجزائرية، ج 1، دار الحكمة، الجزائر، 2007م.
- حسن حلاق وعباس صباغ: المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية، ط 1، دار العلم للملايين، بيروت، 1999م.
- حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، نقد وتعر وتح: محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP الجزائر، 2005 م.

- خلاصي علي: الجيش الجزائري في العصر الحديث، ط 2، منشورات الحضارة، الجزائر ،2013 م.

- سعيدوني ناصر الدين: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الفترة الحديثة والمعاصرة، ج 2، الجزائر،1988م.
- سهيل صابان: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000 م.
- صاري فاطمة الزهراء وبوخاري فتيحة، الوقف في الجزائر دراسة لعينة من عقود الوقف لرصيد المحاكم الشرعية خلال الفترة العثمانية 958ه – 1551م/ 1231ه – 1816م، الجزائر، 2012م.

- ضيف شوقي وآخرون: المعجم الوسيط، ج 1، مكتبة الشروق الدولية، طه، القاهرة، 2004م.
- عبد الرحمان ابن محمد ابن إدريس الرازي ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم مسندا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين، تح: أسعد محمد الطيب، مج1، ط 1، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، 1997م.

- عبد القادر المشرفي الجزائري: بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الإسبانيين بوهران من الأعراب كبني عامر، تح: محمد بن

عبد الكريم، مكتبة الحياة، بيروت.

- عبد القادر نور الدين: صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، كلية الآداب الجزائرية، الجزائر.

- عبد الله بن محمد الشويهد: قانون أسواق مدينة الجزائر (1107-1117هـ/ 1695-1705م)، تج: ناصر الدين سعيدوني، ط1، بيروت، 2006 م.

- غطاس عائشة: الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830 مقاربة اجتماعية اقتصادية، منشورات ANEP، الجزائر، 2007.

- فاغنر موريتس: رحلات في ولاية الجزائر في سنوات (1830، 1836 و1837)، تر: أبو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان (1830-1855م)، المركز الوطني للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975 م.
- فيلهلم شمبر، رحلة فيلهلم شمبر إلى الجزائر في سنتي 1831 1832، تر: أبو العيد دودو، المركز الوطني للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975م.
- محمد الطيب عقاب: قصور مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني، ط 2، دار الحكمة، الجزائر، 2007 م.
- هاينريش فون مالتسان: ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا، ج 1، تر: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
أندريه ريمون: المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، تر : لطيف فرج، دار الفكر، 1990م.

- حسين بن رجب شاوش ابن المفتي: تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها، تح: فارس كعوان، ط 1، بيت الحكمة، الجزائر 2009م.

- Dr. Shaw: Voyage dans la régence d'Alger, traduit de l'anglais : J. Mac. Carthy C.M.E Paris, 1830.

- L'augier de Tassy: Histoire de royaume d'Alger avec l'état présent de son gouvernement de ses froces de terrer et de mer, de ses revenus, police, justice, politique et commerce amesterdam.

- Mohammed Ben Cheneb: Mots Turks et persans conservé dane le parler algérien, jules carbonel imprimeur, libraire éditeur, Alger,1922.
- Nacer Eddin Saidouni: L'algérois rural a la fin du l'époque ottomane (1791-1830), Dar El Gharbe-El-Islami, Beyrouth, 2001.

- Pierre Boyer: La vie quotidienne a Alger a la veille de l'interventio francaise, librairie machate, Alger, 1963.

- Tal Shuval: La ville d'Alger vers la fin du XVIII siècle, CNRS editions, Paris, 1998.

• **المقالات:**

- سعيدوني ناصر الدين: "فحص مدينة الجزائر نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية عشية الاحتلال"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 01، الجزائر، 1986 م.
- عامر محمود: المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية"، مجلة الدراسات التاريخية، العددان 117-118، دمشق 2001م.

• **الأطروحات:**

- العنتري على: أوقاف الحرمين الشريفين "مكة والمدينة" في مدينة الجزائر خلال القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2011-2012م.
- بن قويدر صخرية، أسعار جنات فحص مدينة الجزائر في القرن 18 م/12هـ من خلال سجلات المحاكم الشرعية أربعة فحوص نموذجا: بير الخادم وبير مراد راس وبوزريعة وتلاوملي، رسالة للنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2010-2011م.
- بن كردرة زهية: أهمية أسواق مدينة الجزائر من الفتح الإسلامي إلى العهد العثماني من خلال المصادر -دراسة تحليلية-، رسالة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر، 1999-2000م.
- حماش خليفة: الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني: أطروحة لنيل شهادة دكتوراه (غير منشورة)، دولة في التاريخ الحديث، جامعة منتوري قسنطينة، 2006 م.
- راجعي زكية: مساكن الفحص بمدينة الجزائر في العهد العثماني دراسة أثرية معمارية وفنية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، دولة في الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر، 2007 م.

الهوامش:.

[1] ابن منظور: لسان العرب، ج9، مج 1، دار المعارف، القاهرة، ص 705.

[2] القرآن الكريم، سورة الكهف، الآية 32.

[3] عبد الرحمان ابن محمد ابن إدريس الرازي ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم مسندا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين، تح: أسعد محمد الطيب، مج1، ط1، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، 1997م، ص 2300.

[4] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 76، الوثيقة 37.

[5] "الجنينة" تصغير لكلمة جنة وهي تستعمل للتعبير عن جنة صغيرة المساحة أما "الجنان" فهو مصطلح عامي درج عليه السكان، انظر: صخرية بن قويدر، أسعار جنات فحص مدينة الجزائر في القرن 18 م/12هـ من خلال سجلات المحاكم الشرعية أربعة فحوص نموذجا: بير الخادم وبير مراد راس وبوزريعة وتلاوملي، رسالة للنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 34.

[6] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 3، الوثيقة 11.

[7] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 5/1، الوثيقة 18.

[8] خليفة حماش: الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني: أطروحة لنيل شهادة دكتوراه (غير منشورة)، دولة في التاريخ الحديث، جامعة منتوري قسنطينة، 2006 م، ص727.

[9] لفظة مشتقة من كلمة بحيرة، وهي تطلق على من يشتغل بالفلاحة بالفحص أنظر: عائشة غطاس: الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830 مقاربة اجتماعية اقتصادية، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص 391.

[10] تعني المترجم وهو المكلف بترجمة الرسائل الواردة إلى الديوان ويشترط فيه أن يكون ملما باللغات، ويقال ترجمان باشي أي رئيس المترجمين، أنظر: حسن حلاق وعباس صباغ: المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية، ط 1، دار العلم للملايين، بيروت، 1999م، ص 57.

[11] لفظة فارسية تعني المسؤول عن الشيء مثل خوجة الخيل فهو المسؤول والمشرف على أملاك الدولة وهو المسؤول الأول عن جمع الضرائب، أنظر: عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 م، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997 م، ص 66.

[12] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني: سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 2/18، الوثيقة 45.

[13] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني: سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 49، الوثيقة 56.

[14] لفظ يطلق على ناسخ الحرير وبائعه، أنظر: عائشة غطاس: مرجع سابق، ص 391.

[15] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 4/1، الوثيقة 14.

[16] أحد الفحوص المكونة للجهة الشرقية التي يمر بها الطريق السلطاني الذي يربط مدينة الجزائر بشرق البلاد عبر قنطرة واد الحراش والتي تشير إليها العديد من وثائق المحكمة الشرعية باسم فحص باب عزون، أنظر: ناصر الدين سعيدوني: "فحص مدينة الجزائر نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية عشية الاحتلال"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 01، الجزائر، 1986 م، ص 92.

[17] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 95، الوثيقة 9.

[18] يسمي بهذا الاسم نسبة إلى البئر الذي بناه مراد رايس.

[19] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 3، الوثيقة 25.

[20] فحص صغير يقع في المنطقة الجنوبية والتي تعرف في وثائق المحكمة الشرعية باسم فحص باب الجديد. انظر: ناصر الدين سعيدوني: فحص مدينة الجزائر...، مرجع سابق، ص 92.

[21] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 2/37، الوثيقة 11.

[22] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 76.

[23] ناصر الدين سعيدوني: فحص مدينة الجزائر...، مرجع سابق، ص 97.

[24] خليفة حماش: مرجع سابق، ص 728.

[25] يقصد به الدار الموجودة بالجنة، يتميز باتساع مساحته فهو عكس المنازل المكتظة بالمدينة، يلجا إليه أصحابه عندما يبدأ القيظ ويشتد الحر. أنظر: نور الدين عبد القادر: صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، كلية الآداب الجزائرية، الجزائر، ص133.

[26] صخرية بن قويدر: مرجع سابق، ص ص 46 ،47.

[27] ويعرف أيضا بالفاكهاني وهو بائع الفواكه. أنظر: عائشة غطاس: مرجع سابق، ص 393.

[28] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 55، الوثيقة 35.

[29] لقب كبير أمناء العائلات التركية، ثم أعطى هذا اللقب للوزير والوالي ونائبه. أنظر: محمود عامر: المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية"، مجلة الدراسات التاريخية، العددان 117-118، دمشق 2001، ص 367.

[30] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 2/18، الوثيقة 2.

[31] رتبة عسكرية تعادل اليوم درجة نقيب، يكون في حالة الحرب على رأس عدة فيالق غير محدودة العدد، أنظر: علي خلاصي: الجيش الجزائري في العصر الحديث، ط2، منشورات الحضارة، الجزائر ،2013 م، ص 274.

[32] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 58، الوثيقة 13.

[33] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 2/19، الوثيقة 18.

[34] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 2/37، الوثيقة 18.

[35] مركز الأرشيف: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 55.

[36] هو تقسيم إداري للمناطق التي تقع مباشرة خارج أسوار مدينة الجزائر، وقد كانت هناك ثلاث فحوص حول الجزائر فحص باب الوادي، فحص باب عزون وفحص باب جديد. أنظر: مصطفى بن حموش: فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائر 956 – 1246هـ/1549 – 1830م، ط 1، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، 2000م، ص 274.

[37] ابن منظور: لسان العرب، ج3، مج 1، ص ص 217، 218.

[38] عبد القادر المشرفي الجزائري: بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الإسبانيين بوهران من الأعراب كبني عامر، تح: محمد بن عبد الكريم، مكتبة الحياة، بيروت، ص 13.

[39] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 1/7، الوثيقة 13.

[40] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 1/19، الوثيقة 4.

[41] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 2/19، الوثيقة 17.

[42] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 55.

[43] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 1/37، الوثيقة 7.

[44] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 68.

[45] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 76

[46] كلمة من أصل تركي تعني الجندي الجديد وذلك مقابل الجند القديم المتكون من الفرسان أو الصباحية، انظر: مصطفى بن حموش: مرجع سابق، ص 267.

[47] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 2/37، الوثيقة 15.

[48] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 1/37، الوثيقة 15.

[49] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 1/5، الوثيقة 59.

[50] هو محمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر وصاحب كتاب المذكرات الذي حققه الدكتور أحمد توفيق المدني.

[51] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 55، الوثيقة 20.

[52] ابن منظور، لسان العرب، ج 3، مج 1، ص 340.

[53] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 34، الوثيقة 47.

[54] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 1/5، الوثيقة 51.

[55] هي قطعة أرض بها أشجار غير مثمرة سواء لأنها برية أو لأنها مهملة وغير معتن بها، ولذلك فهي تستغل للاحتطاب مثل الغابة. انظر: خليفة حماش، مرجع سابق، ص 738.

[56] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 55، الوثيقة 34.

[57] ابن منظور، لسان العرب، ج 17، مج 3، ص 1705.

[58] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 1/37، الوثيقة A02 .

[59] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 3، الوثيقة 6.

[60] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 76.

[61] رئيس الكتبة وأحيانا تلفظ المقطجي وهو الذي يشرف على سجل محاسبات الدولة وسجل القوانين العسكرية الذي يحتوي على الأسماء والألقاب والدرجات المختلفة بالنسبة لكل فرد. انظر: حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، نقد وتعر وتح: محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP الجزائر، 2005 م، ص 91.

[62] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 1/5، الوثيقة 74.

[63] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 76، الوثيقة 75.

[64] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 76، الوثيقة 92.

[65] ابن منظور: لسان العرب، ج9، مج2، ص 1050.

[66] خليفة حماش، مرجع سابق، ص 742.

[67] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 2/37، الوثيقة 34.

[68] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 34، الوثيقة 6.

[69] هي تعيين نصيب كل شريك من الشركاء سواء قلوا أو كثروا في عقار مشاع...". أنظر: مصطفى أحمد بن حموش: مرجع سابق، ص 92.

[70] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 1/7، الوثيقة 6. للمزيد من المعلومات عن الأحواش وملاكها وأماكن تواجدها أنظر:

Nacer Eddin Saidouni : L'algérois rural a la fin du l'époque ottomane (1791-1830), Dar El Gharbe-El-Islami, Beyrouth, 2001, p 82-92.

[71] وردت لفظة دار السلام في القرآن الكريم في الآية التالية: ﴿ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾، ويقصد بها الجنة لسلامتها من النقائص، سورة يونس الآية 25.

[72] لفظة "دار الآخرة وردت في القرآن في الآية الكريمة: ﴿ وَالدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾، ويقصد بها الدار الباقية بعد فناء خلقه. سورة الأعراف، الآية 169.

[73] يقصد بها دار صناعة النقود التي تضرب بها السكة.

[74] مقاطعة إدارية توجد بالجزائر العاصمة ونواحيها يوجد بها مقر نائب السلطان العثماني، أنظر: عمار بحوش: رجع سابق، ص 63.

[75] يقصد بها الثكنة التي يقيم فيها العسكر التركي، وقد كان هناك سبع. ثكنات بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني، أنظر: مصطفى أحمد بن حموش: من 270.

[76] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 2، الوثيقة 33.

[77] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 76، الوثيقة 130.

[78] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 1/14، الوثيقة 2GO.

[79] من الفعل الثلاثي (بيت) وجمعها بيوت، وبيت الرجل داره، والبيت المسكن. أنظر: شوقي ضيف وآخرون: المعجم الوسيط، ج 1، مكتبة الشروق الدولية، طه، القاهرة، 2004م، ص 78.

[80] رتبة عسكرية تطلق على مسؤول الغرف في الجيش الإنكشاري ويعرف أيضا بـ أوضباشي انظر:

Mohammed Ben Cheneb : Mots Turks et persans conservé dane le parler algérien, jules carbonel imprimeur, libraire éditeur, Alger,1922, p 85.

[81] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 76، الوثيقة 35.

[82] أ.ليسور -و. ويلد: رحلة طريفة في إيالة الجزائر، تح: محمد جيجلي، دار الأمة، ط 2، الجزائر، 2002م، ص 40.

[83] نور الدين عبد القادر: مرجع سابق، ص 130.

[84] رتبة عسكرية في الجيش الإنكشاري تعني الجندي البسيط وهي أولى الرتب لبلوغ الرتب الأخرى. أنظر: مبارك بن محمد الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، تقد: محمد الميلي، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر 1964 م، ص 124.

[85] ويعرف أيضا بالسكاكيني وهو صالع السكاكين وبائعها، أنظر: عائشة غطاس: مرجع سابق، ص 392.

[86] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 25، الوثيقة 19.

[87] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 2، الوثيقة 67.

[88] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 2، الوثيقة 07F.

[89] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 75.

[90] لفظ يطلق على صانع الحصائر، وبائعها، أنظر: عائشة غطاس، مرجع سابق، ص 391.

[91] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 10 الوثيقة 19.

[92] آسيا جبار: مدن الجزائر في القرن التاسع عشر، منشورات ANEP، ص 162.

[93] L'augier De Tassy : Histoire de royaume d'Alger avec l'état présent de son gouvernement de ses froces de terrer et de mer, de ses revenus, police, justice, politique et commerce amesterdam, 1725, P 164.

[94] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 2/7، الوثيقة 11.

[95] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 76، الوثيقة 57.

[96] عبد الله بن محمد الشويهد: قانون أسواق مدينة الجزائر (1107-1117هـ/ 1695-1705م)، تج: ناصر الدين سعيدوني، ط1، بيروت، 2006 م، ص 124.

[97] يقصد بها المعلم البارع الملم بصنعته وتعني أيضا أستاذ الصنعة ورئيسها أو الصانع الذي وقف على صنعته أنظر: حسن حلاق وعباس الصباغ: مرجع سابق، ص 18.

[98] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 76، الوثيقة 72.

[99] مصطلح فارسي يعني السيد، وقد استعمله الأتراك لدلالات متعددة وخاصة في المجال العسكري، منها أنها كانت تطلق على القائد العام للجيش البري. أنظر: سهيل صابان: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000 م، ص 15.

[100] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 38، الوثيقة 36.

[101] خليفة حماش: مرجع سابق، ص 467.

[102] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 1/28، الوثيقة 14.

[103] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 76، الوثيقة 38.

[104] خليفة حماش: مرجع سابق، ص 468.

[105] ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الفترة الحديثة والمعاصرة، ج 2، الجزائر،1988م، ص 55.

[106] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 76، الوثيقة 117.

[107] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 2.

[108] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 1/10، الوثيقة 52.

[109] لقب يطلق على قارئي الأحزاب أي قارئي 60 حزب من القرآن الكريم. أنظر: فاطمة الزهراء صاري وفتيحة بوخاري، الوقف في الجزائر دراسة لعينة من عقود الوقف لرصيد المحاكم الشرعية خلال الفترة العثمانية 958هـ – 1551م/ 1231هـ – 1816م، الجزائر، 2012م، ص 27.

[110] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 1/28، الوثيقة 49.

[111] ويقصد به حسن ميزومورتو وقد سمي بذلك الاسم لشلل أصيب به وتعني "ميت نصفه". انظر: عبد الله بن الشويهد: مصدر سابق، ص 145.

[112] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 1/10، الوثيقة 47.

[113] لفظ يطلق على موظف في مؤسسة الأسرى وتعني الحارس، كان يتولاها مجموعة من الأسرى يرأسهم موظف يدعى ورديان باشي أي رئيس الحرس.انظر: خليفة حماش: مرجع سابق، ص 757.

[114] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 2/7، الوثيقة 22.

[115] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 100/99، الوثيقة 17B .

[116] Dr. Shaw : Voyage dans la régence d'Alger, traduit de l'anglais : J. Mac. Carthy C.M.E Paris, 1830, p 100.

[117] نور الدين عبد القادر: مرجع سابق، من 135.

[118] فاطمة الزهراء صاري وفتيحة بوخاري: مرجع سابق، ص27.

[119] أ.ليسور -و. ويلد: مصدر سابق، ص7.

[120] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 94، الوثيقة 33.

[121] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 141، الوثيقة 20.

[122] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 2/9، الوثيقة 8.

[123] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 1/10، الوثيقة 16.

[124] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 2/9، الوثيقة 01D،

[125] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة م ش، ع 61، الوثيقة 16.

[126] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 2/10، الوثيقة 17.

[127] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 5، الوثيقة 26 -27.

[128] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة م ش، ع 1/26، الوثيقة 30.

[129] ويقصد به الحانوت الخاص لبيع العطور ويعرف صاحبه بالعطار وهو بائع العطر ومواد أخرى أنظر: عائشة غطاس، مرجع سابق، ص 393.

[130] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 76، الوثيقة 89.

[131] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 94، الوثيقة 54A.

[132] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 100/99، الوثيقة 28C.

[133] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 1/10، الوثيقة 49.

[134] هاينريش فون مالتسان: ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا، ج 1، تر: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 114.

[135] نور الدين عبد القادر: مرجع سابق، ص 133.

[136] Tal Shuval : La ville d'Alger vers la fin du XVIII siècle, CNRS editions, Paris, 1998, p 209.

[137] مختار حساني: موسوعة تاريخ وثقافة المدن الجزائرية، ج 1، دار الحكمة، الجزائر، 2007م، ص 48.

[138] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 1/9، الوثيقة 20.

[139] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 1/10، الوثيقة 38.

[140] على العنتري: أوقاف الحرمين الشريفين "مكة والمدينة" في مدينة الجزائر خلال القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2011-2012م، ص 62.

[141] مختار حساني: مرجع سابق، ص 21.

[142] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 2/10، الوثيقة 8.

[143] Pierre Boyer : La vie quotidienne a Alger a la veille de l'interventio francaise, librairie machate, Alger, 1963, p 213.

[144] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 123.

[145] ويعرف أيضا عرباتجي وهو لفظ يطلق على سائق العربات، أنظر: بن كردرة زهية: أهمية أسواق مدينة الجزائر من الفتح الإسلامي إلى العهد العثماني من خلال المصادر -دراسة تحليلية-، رسالة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر، 1999-2000م، ص 303.

[146] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 1/26، الوثيقة 26.

[147] موريتس فاغنر: رحلات في ولاية الجزائر في سنوات (1830، 1836 و1837)، تر: أبو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان (1830-1855م)، المركز الوطني للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975 م، ص 63.

[148] أ.ليسور-و. ويلد: مصدر سابق، ص 5.

[149] Pierre Boyer : op.cit, p 213.

[150] المازري بديرة: حياة اللهو وخدمات الخمارات والمقاهي والفنادق في الجزائر في أوائل القرن الثامن عشر، من كتاب الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، جمع ونقد: عبد الجليل التميمي، مطبعة الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس 1988 ء، ص 101.

[151] موريتس فاغنر: مصدر سابق، ص 63.

[152] أ.ليسور -و. ويلد: مصدر سابق، ص 27.

[153] Tal Shuval: op.cit, p 210.

[154] محمد الطيب عقاب: قصور مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني، ط 2، دار الحكمة، الجزائر، 2007 م، ص 86.

[155] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 1/7، الوثيقة 42.

[156] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 1/10، الوثيقة 45.

[157] أ.ليسور -و. ويلد: مصدر سابق، ص 27.

[158] أحمد سليماني: مرجع سابق، ص 68.

[159] Pierre Boyer : op.cit, p 216.

[160] L'augier de Tassy : op.cit, p 171.

[161] أحمد سليماني: مرجع سابق، ص 68.

[162] ج. أو. هابنسترايت: رحلة العالم الألماني ج. أو. هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ-1732م)، تر: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، ص 37.

[163] حسين بن رجب شاوش ابن المفتي: تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها، تح: فارس كعوان، ط 1، بيت الحكمة، الجزائر 2009م، ص 83.

[164] فيلهلم شمبر، رحلة فيلهلم شمبر إلى الجزائر في سنتي 1831 1832، تر: أبو العيد دودو، المركز الوطني للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975م.

[165] أندريه ريمون: المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، تر : لطيف فرج، دار الفكر، 1990م، ص 186.

[166] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 129، الوثيقة 11.

[167] مختار حساني: مرجع سابق، ص 29.

[168] يتكون هذا الفندق من باب كبير يعلوه قبو مظلم تحيط به أروقة فيها نشاطات مختلفة رغم الاختصاص الذي يتميز به وهو تجارة الزيت. أنظر: ابن كردرة زهية: مرجع سابق، ص 162.

[169] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 55، الوثيقة 21.

[170] أندريه ريمون: مرجع سابق، ص 186.

[171] مختار حساني: مرجع سابق، ص 30.

[172] نفسه، ص 28.

[173] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 2، الوثيقة 64.

[174] مختار حساني: مرجع سابق، ص 28.

[175] ابن كردرة زهية: مرجع سابق، ص 86.

[176] أ.ليسور -و. ويلد: مصدر سابق، ص32.

[177] ابن كردرة زهية: مرجع سابق، ص 301.

[178] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 1/10، الوثيقة 47.

[179] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 1/9، الوثيقة 25.

[180] خليفة حماش: مرجع سابق، ص 792.

[181] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 1/5، الوثيقة 25.

[182] خليفة حماش: مرجع سابق، ص 492.

[183] زكية راجعي: مساكن الفحص بمدينة الجزائر في العهد العثماني دراسة أثرية معمارية وفنية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، دولة في الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر، 2007 م، ص 131.

[184] محمد الطيب عقاب: مرجع سابق، ص ص 97، 98.

[185] أندريه ريمون: مرجع سابق، ص 179.

[186] نفسه: ص 186.

[187] ابن منظور: لسان العرب، ج1، مج1، ص 88.

[188] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 1/5، الوثيقة 36.

[189] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 38، الوثيقة 48.

[190] أندريه ريمون: مرجع سابق، ص 186.

[191] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 1/9، الوثيقة 41.

[192] مركز الأرشيف الوطني: الرصيد العثماني، سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 1/10، الوثيقة 6.

[193] خليفة حماش: مرجع سابق، ص 498.